

مذكرة السيد روجي الخطيب، أمين القدس، إلى اللجنة الخاصة للتحقيق في المخالفات الإسرائيلية ضد حقوق الإنسان في المناطق المحتلة*

عمان، 8 / 7 / 1971 (محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية)

حضرة الرئيس،

حضرات الأعضاء،

- 1- أرحب بكم ثانية، وأشكر للسيد الرئيس، ولأعضاء لجننتكم الكرام، ولكل عضو في فريقكم المحترم، عملكم وجهودكم الشاقة وتقريركم النبيل.
- 2- بما أنني ما زلت أمين القدس المبعد، وأحد المدنيين ضحايا السلطات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، أنتهز فرصة زيارتكم الثانية للتحقيق لأعرض عليكم وعلى لجننتكم مجموعة أخرى من الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في القدس. وإني لأؤكد هذا البيان ضمن شروط مهمتكم وأقصره على الانتهاكات التي ارتكبت بعد الفترة التي تلت مذكرتي الأولى حتى نهاية حزيران (يونيو)، بين 16 / 4 / 1970 و 30 / 6 / 1971. وتشمل تلك الانتهاكات ما يلي:

1 - طرد العرب من القدس

أذاع راديو إسرائيل في 17 / 5 / 1971 بياناً قيل إنه صدر عن أمين القدس المحتلة، يعلن فيه أن أكثر من 4000 عربي طُردوا من بيوتهم في القدس منذ 1967. وقد ذكرت مصادر عربية في القدس أن نحو 70% من هؤلاء الضحايا طُردوا من بيوتهم في السنة الماضية، ومن بينهم آخر مجموعة طُردت من قرية النبي صموئيل في ضواحي القدس الشمالية، وعددهم أكثر من مائتين. كان هؤلاء آخر ضحايا الجنرال دايان الذي أمر في 22 آذار (مارس) 1971 بهدم بيوتهم التي يبلغ عددها 52 بيتاً. وقد اعترفت "هآرتس" في 21 / 6 / 1971 بنسف 46 بيتاً فقط ولم تذكر عدد المطرودين.

2 - مصادرة أراضٍ عربية أخرى في القدس

أصدر السيد بنحاس سابير، وزير المال الإسرائيلي، أمراً جديداً بمصادرة أراضٍ عربية في القدس وحولها، وقد نشر هذا الأمر في العدد رقم (1656) من الجريدة الرسمية الإسرائيلية المؤرخ 30 آب (أغسطس) 1970. أما مجموع مساحة الأراضي الجديدة المصادرة فهو - بناءً على هذا الأمر - 11680 دونماً أو ما يعادل 2920 فداناً. تخص هذه الأراضي أكثر من 10000 عربي

* المصدر: جورج خوري نصر الله، جمع واختيار الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1974)، 578-580.

في سبع قرى حول القدس يعتمدون بصورة رئيسية في معيشتهم على دخل مستمد إما من العمل في أشجار في هذه المساحات، أو فلاحية قسم من أراضيهم، أو بوجود بيوت سكناهم في بعض أقسامها الأخرى. لقد تأثر هؤلاء بصورة مباشرة، وهم عرضة لمعاونة الطرد أو التشتيت كما حدث لسكان قرية النبي صموئيل إحدى القرى الضحية التي هُدمت في 22 آذار (مارس) 1971.

3 - مزيد من التهديد للسكان العرب من متابعة الحفريات الأثرية الإسرائيلية غير الشرعية

حول أسوار المسجد الأقصى

ذكرت مصادر عربية موثوقة من القدس في الأسبوع الماضي أن "مدرسة جامع عثماني" القريبة من سور الحرم الشريف الغربي في القدس، والمجاورة لدار الفتيا، وهي عائلة عربية قديمة في القدس، قد تصدعت نتيجة الحفريات التي أجراها تحتها فريق إسرائيلي غير قانوني تابع لوزارة الأديان الإسرائيلية. لقد شملت الحفريات حتى الآن الطابق الأرضي في عشرين بناية عربية كبيرة، دينية وثقافية وسكنية، يسكنها لا أقل من 300 شخص، ومتصلة بثمانين بناية أخرى يسكنها أكثر من 700 شخص آخرين. كل هذه البنايات مهددة بالنسف، وسكانها معرضون للمصير نفسه الذي تعرض له 4000 عربي مطرودين، كما صرح بذلك أمين القدس المحتلة. إن هذه الأعمال تحد لقرار الأونيسكو المؤرخ 10 تشرين الأول (أكتوبر) 1969.

4 - حقوق الإنسان العربي يهددها مشروع القدس النموذجي الجديد

وضع فريق إسرائيلي يضم وزارة الداخلية، ووزارة الإسكان، وأمانة القدس المحتلة، مشروعاً نموذجياً جديداً للقدس، أعلنه أمين القدس المحتلة في كانون الأول (ديسمبر) 1970 وذلك لتوسيع مساحة المدينة الحالية ثمانية أضعاف، وإضافة ثلاث بلدان عربية وثلاث وعشرين قرية عربية إضافية مع أكثر من مائة ألف من السكان العرب. وسيدمج كل السكان الذين في هذه المنطقة، وأملأهم ضمنها، في القدس الكبيرة تحت سيادة دولة إسرائيل و ضد إرادتهم. انتقد المشروع بشدة على أساس آراء في التخطيط الفني، أما حقوق الإنسان لمائة ألف عربي يعيشون في المنطقة فلم يعالجها حتى الآن أي مصدر إسرائيلي أو غير إسرائيلي.

5 - السكن الإسرائيلي والمشاريع الصناعية في الأرض العربية المصادرة تؤدي إلى هجرة

عربية واسعة من القدس

كشف السيد زئيف شيريف، وزير الإسكان الإسرائيلي، متبجحاً في مؤتمر صحفي عُقد في القدس في 15 شباط (فبراير) 1971 قسماً من سياسة حكومته الخاصة بدمج اليهود في القدس وحولها. أعلن أن أربع مستوطنات إسرائيلية جديدة ستقام ممتدة فوق سفوح الجبال المصادرة من العرب في القدس وحولها. وأضاف أن أكثر من 35000 وحدة بناء سيتم إنشاؤها في هذه المستوطنات خلال خمس سنوات تبدأ في 1971، وذلك لإيواء نحو 122000 مستوطن يهودي جديد. وعلاوة على ذلك ذكرت "هآرتس"، الصحيفة الإسرائيلية اليومية، في عدد 9 آذار (مارس)

1971 أن الجامعة العبرية في القدس تخطط لمشروع بناء كبيرين على جبل الزيتون، الأول لمبانٍ تضم 13500 طالب، والثاني لمبانٍ تضم 18000 طالب آخرين، وسيتم المشروعان كما ذكرت الصحيفة في نهاية 1980.

ونكرت "هآرتس" أيضاً في عدد 6 تموز (يوليو) 1970 أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تخطط لبناء 13 فندقاً جديداً في القدس تضم 4200 غرفة قبل نهاية 1975، وستقام سبعة من هذه الفنادق على أراضٍ عربية مُصادرة. كذلك نكرت "هآرتس" في عدد 19 شباط (فبراير) 1971 أن 30 مشروعاً صناعياً إسرائيلياً جديداً ستقام على أراضٍ عربية مصادرة قرب مطار القدس، وأن المنطقة مخططة لاستيعاب 100 مشروع صناعي يهودي جديد.

ليست هذه سوى بعض مشاريع الاستعمار الإسرائيلي التي أُعلنت منذ زيارتكم الأولى في السنة الماضية. وكلها تؤيد بيان السيد شيريف في 15 شباط (فبراير) 1971 في القدس الذي يؤكد أهداف إسرائيل السياسية المتعلقة "بتوطين مهاجرين جدد بأسرع ما يمكن لإبقاء القدس (مدينة يهودية)".

حضرة الرئيس،

أهناك بيان بسياسة أوضح من ذلك؟ هذه ليست غزوة عادية، بل ذات طبيعة مختلفة جداً. ليست مقصورة على إخضاع السكان المحتلين وحدهم، بل أبعد من ذلك. إنها تهدف إلى سلب الأراضي من أصحابها الأصليين بالقوة وبإجراءات مختلفة غير شرعية وادعاءات زائفة. إن هذه الأراضي جزء من تراثنا ووطننا. ثم إنها تهدف إلى إخلاء هذه الأراضي من أصحابها وشاغليها التعساء وجمعهم في "غيتو" عربي كما حدث في يافا وعكا وحيفا والناصرية وفي البلدان والمناطق العربية الأخرى التي احتلت في 1948. وأخيراً، بجولات أخرى من الضغوط والادعاءات العرضية الزائفة، سيجبر العرب الباقون على هجرة جماعية ثالثة كما حدث خلال حربي 1948 و1967 وبعدهما. فهل راعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي حقوق الإنسان في مثل هذه الظروف وهذا الاحتلال؟

6 - تحدي التعويضات الجديدة

أعلن السيد شابيرا، وزير العدل الإسرائيلي، في الأسبوع الماضي ما يدعى سياسة إسرائيل لتعويض عرب القدس من أملاكهم التي صودرت بعد حرب 1948. وكانت الحكومة نفسها قد أصدرت في 1968 قانوناً ليطبق على عرب القدس دُعي "قانون ونظام الإدارة، 1968" نص البند الخامس منه على أن الأملاك غير المنقولة التي يملكها يهود، وكانت الحكومة الأردنية تديرها بين 1948 و1967، ستعاد إلى أصحابها الأصليين أو إلى ورثتهم. ومن ناحية أخرى لا يعيد

القانون نفسه إلى عرب القدس الأملاك التي صودرت بموجب قانون الغائبين الإسرائيلي الذي صدر في 1950.

أي فرق وتمييز عنصري هذا! إن كلاً من القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة يفرض التزامات دقيقة ومحدودة على السلطات الإسرائيلية العسكرية المحتلة فيما يتعلق بجلاء وعودة اللاجئين الفلسطينيين، وإعادة أملاكهم، ودفع تعويض إذا اختاروا بدلاً من العودة وإعادة الأملاك. قرار الجمعية العامة رقم (194) (III) في 11 كانون الأول (ديسمبر) 1948.

إن حق اللاجئين في العودة إلى بيوتهم والعيش في وطن أجدادهم حق طبيعي شرعي ثابت وأساسي من حقوق الإنسان. إن إعلان حقوق الإنسان العالمي (1948) ينص على أن لكل إنسان الحق في العودة إلى بلده.

إن سياسة التعويض الإسرائيلية الجديدة المشار إليها سابقاً في خطابي تنكر حقوق الإنسان على عرب القدس في العودة إلى بيوتهم. أكثر من مائة ألف عربي تأثروا بهذا العمل غير القانوني وغير الإنساني. يُضاف إلى هذا أنه يشكل أسخف تناقض: من جهة ادعى الإسرائيليون الحق في العودة إلى أرض أجدادهم المزعومين قبل ألفي سنة، ومن جهة أخرى أنكروا على اللاجئين من عرب القدس – الذين هم قسم من اللاجئين العرب الفلسطينيين – حقهم الطبيعي في العودة إلى بيوتهم.

إن ما يصير عليه عرب القدس هو حق الإنسان في العودة، وما يتلوه من حق في إعادة أملاكهم، والحق النهائي في تقرير المصير، وإن هذه الحقوق هي ما سيناضلون لتحقيقه مع إخوانهم اللاجئين الفلسطينيين العرب.

إن مسألة التعويض وسيلة شريرة خططتها سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي لا لتصفية عرب القدس فقط بل أيضاً الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية بأسرها.

سيكون التعويض مقصوراً على نحو ثلث السكان الأصليين، أي أولئك الذين لا يزالون يعيشون في القدس، ولا ينطبق على الذين طردوا من بيوتهم أو الذين كانوا لسبب ما غائبين عن القدس في الوقت الذي احتلت فيه أقسام رئيسية من القدس في 1948. كذلك لا ينطبق على الذين أُجبروا على الرحيل خلال حرب 1967، أو الذين كانوا غائبين في زيارات مؤقتة أو لقضاء أعمال خاصة أو رسمية. كل هذه الأصناف من السكان اعتبرت القوانين اليهودية متغيبية وممنوعة من العودة إلى بيوتها أو استعادة أملاكها أو حتى التعويض منها. إن هؤلاء الغائبين الذين يعدون أكثر من مائة ألف شخص هم بموجب قانون التعويض الإسرائيلي الجديد مستثنون من نعمه. ويضع القانون أيضاً مبادئ معينة قبل موافقة البرلمان الإسرائيلي عليه. إن التعويض، كما أظهر السيد شابيرا في مؤتمره الصحافي الذي عقده في القدس في 29 / 6 / 1971، سيقوم على أساس تقويم

هذه الأملاك في 1948 مع إضافة 25٪ تُدفع للمالكين العرب فقط أقساطاً سنوية خلال عشرين سنة اعتباراً من تاريخ تنفيذ القانون.

ليس موضوع خطابي التعليق على مثل تلك المبادئ، لأن الأهم هو لفت نظر لجننتكم المحترمة إلى النتائج السياسية الخطيرة التي قد تنشأ عن هذا القانون غير الصحيح وغير الإنساني إذا ما ووفق عليه ونُفذ، والتي تضم ما يلي:

- 1- يضع عرب القدس الباقين تحت إكراه مستمر لبيع أملاكهم المصادرة بعد 1948 لإسرائيل بموجب ما يدعى "معاملة قانونية".
- 2- يؤدي فيما بعد إلى نشوء تفسير أمام الدوائر الدولية والرأي العالمي بأن عرب القدس باعوا أملاكهم باختيارهم لإسرائيل أو للمواطنين الإسرائيليين.
- 3- هذه المراحل السابقة قد توسعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي وتعرضها بصورة ماكرة لتدعم وتقوي ادعاءها ضم القدس، ثم تبعاً لذلك ادعاءها بأن القدس عاصمتها.
- 4- يمحو حقوق عرب القدس في العودة واستعادة أملاكهم.
- 5- سيعتبر سابقة لتطبيق المبادئ نفسها على باقي المناطق المحتلة.
- 6- يقضي على سكان القدس العرب، وفيما بعد على باقي سكان فلسطين العرب في المناطق المحتلة، بالعيش في "غيتو" عربي.
- 7- وأخيراً يصفى عرب القدس، وشعب فلسطين، والقضية الفلسطينية.

حضرة الرئيس،

ليست هذه سوى بعض الأمثلة للانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان الخاصة بعرب فلسطين في القدس المحتلة، ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بصورة متواصلة، يوماً بعد آخر، بالقوة والتصميم. إن استمرار مثل هذه الإجراءات غير الإنسانية دون أن تتحداها الأمم المتحدة وتوقفها سيؤدي إلى مأساة نهائية لعرب المدينة، وإخوانهم العرب في المنطقة، وللشعب الفلسطيني ككل. إن الوضع يزداد غموضاً، وقد آن للرأي العالمي أن يفهم ما يجري في الأرض المقدسة وفي مدينة القدس المقدسة.

حضرة الرئيس،

هذه مهمة عظيمة عهد بها إليكم وإلى أعضاء لجننتكم الكرام، وإلى فريقكم المحترم. إن شعبي الذي رحب بجهودكم وجرأتكم في جولتكم الأولى وقدّرنا كثيراً ليدعو لكم ويبارككم في جولتكم الثانية. شكراً.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>